

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٧

بربط موازنة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٣١٨٤٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وثمانية عشر مليوناً واربعمائة وتسعة وسبعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ١٤٦٣٦٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وستة واربعون مليوناً وثلاثمائة وستة وستون ألف جنيه) موزعة كالاتى :
اجور بمبلغ ٢٠٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .
نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٢٥٨٦٦٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الايرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٢٣٢٨٦٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان واثنان وثلاثون مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٨٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثمانون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٨٥٦١٣٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره خمسة وثمانون مليوناً وستمائة وثلاثة عشر ألف جنيهه) موزعة كالتالي :
استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٧٧٠٠٠٠٠٠ جنيهه .
تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٧٩١٣٠٠٠ جنيهه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ بمبلغ ٨٥٦١٣٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره خمسة وثمانون مليوناً وستمائة وثلاثة عشر ألف جنيهه) موزعة كالتالي :
إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٧٩١٣٠٠٠ جنيهه منها مبلغ ١٦٣٨١٠٠٠ جنيهه مساهمة من الخزنة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٧٧٠٠٠٠٠٠ جنيهه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر احكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون اتشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية الا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام الا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٧
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٩٧ م)

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لبناء الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧

١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	بيان	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	بيان
١٦٦٢٢٩٠٠٠	١٨٣٠٥٨٠٠٠	الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :	١٨٧٤٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الجارية :
٤٨٣٢١٠٠٠٠	٤٩٨٠٨٠٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	١٣٠٨١٠٠٠٠٠	١٢٥٨٦٦٠٠٠٠	الأجور
٢١٤٥٥٠٠٠٠٠	٢٣٢٨٦٦٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٤٩٥٥٠٠٠٠٠	١٤٦٣٦٦٠٠٠٠	النفقات الجارية والتحويلات الجارية
					جملة الاستخدامات الجارية
			٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٦٥٠٠٠٠٠٠	ناقص العمليات الجارية :
			٦٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٦٥٠٠٠٠٠٠	ناقص حكومة
			٢١٤٥٥٠٠٠٠٠	٢٣٢٨٦٦٠٠٠٠	جملة الفائض
٥٧٩٣٢٠٠٠٠	٥٧٩١٣٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٢٠٨٩٠٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية
١٧٨٩٠٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الإسمائية :	٥٤٩٣٢٠٠٠٠	٥٧٩١٣٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الإسمائية :
٧٥٨٢٢٠٠٠٠	٨٥٦١٣٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة منها			استخدامات استثمارية
٢٩٠٣٧٢٠٠٠٠	٣١٨٤٧٩٠٠٠٠	حقوق وتسهيلات انتمائية كلها من بنك الاستثمار القومي			تحويلات رأسمالية
		جملة الإيرادات الرأسمالية	٧٥٨٢٢٠٠٠٠	٨٥٦١٣٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
		إجمالي الموازنة	٢٩٠٣٧٢٠٠٠٠	٣١٨٤٧٩٠٠٠٠	إجمالي الموازنة